



الحقوق المائية وعدالة التوزيع وتسخير المياه

حدود الدولة، كان يقوم بتصدير حصصه من المياه مثلاً كأي سلعة اقتصادية؟ أم يجب أن تعتبر الماء منفعة عامة تمنع الدولة حق استخدامه فقط، دون اعتبار ملكية خاصة يمكن التصرف فيها. وقد ينفي هذا الرأي هو الأصول لما يعود به ذلك على المجتمع من فائدة اقتصادية وإنجذابية أشمل مساعها إنما هي تشغيل الموارد المائية في تحقيق لأمن الغذائي أو في توفير المياه الشرب ولكن هناك دول تعتبر الماء سلعة اقتصادية في مصادر الماء، وبها أسواق للتجارة في مصادر الماء، وبالرغم من أن هذه الدول قد خففت من عبء الحكومة في إدارة مواردها المائية إلا أنها لم تتحقق الاستدلال الأمثل لهذه الموارد المائية فلم تتحقق تعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية أو التوفير في استخدام الموارد المائية وحمايتها من الهدر.

ويعتبر البعض جواز بيع وشراء الماء الإقتصاديين (من خلال المحاسبيل الزراعية الذي يدخل الماء في انتاجها) مبرراً لبيع وشراء الماء ذاته وإنجذاب الماء ذاته دافعاً سلعة اقتصادية تباع وتشتري لامهامها وأنه ليس هناك اعتراض على بيع وشراء المياه المائية، ولكن هناك إختلاف كبير بين الحالتين.

ويتعلق ذلك بحقيقة الحديث عن تسخير الماء له من علاقة بالحقوق المائية وعدالة التوزيع وقد اختلت الرأى العام تجاه المواقفة على مبدأ تسخير المياه ولكن يجب أن تتحقق بين الأهداف المختلفة للتسخير، فقد يهدف التسخير إلى ترشيد الاستهلاك أو إلى استئاضة تناول خدمات توصيل المياه أو إلى الاستثمار والتوزيع من بيع المياه بأسعار من يملكون الحقوق المائية أو إلى تحقيق العدالة في التوزيع، هكذا من هذه الأهداف مشروع وإنه منها قد يؤدي إلى مشكلات لا تستطع التصرّف بها.

كل هذه الأراء والدراسات تدعونا إلى ضرورة دراسة الأمر بإعلان للمسؤولين السيدات اقتصادية وسياسات عامة تجاه التعامل مع الحقوق المائية وعدالة التوزيع وتسخير المياه.



يكتب

الدكتور/ خالد أبو رزق

مدير الشراكة المائية المصرية

المستاخن أو المصادر أو الزراع في أعمال الآثار مما ينافي يؤثر على ثروت المياه التي تصل إلى المصب، وعما يزيد الأمور تعقيداً أنه يمرر المستعين وبزيادة السكان يزيد الطلب على الماء، في دول الشمالي يزيد المصب وشدة التسمم السكانية والصناعية والزراعية فيزيد المصرف الصناعي والمصادر والمصادر والماء، وبواكلة المعالجة البارزة لهذا المصرف مما يؤدي إلى زيادة ثروت المياه الواسلة لدى المصب، هذا وبزيادة الضغط المائي أيضاً لتخدميص مصادر المائية للمحافظة على البيئة المائية بما فيها من حيوانات وأسمال وكائنات حية.

وإذا تتحققنا من الحقوق المائية على المستوى الدولي إلى الحقوق المائية على المستوى الآثار إلى الخزانات الجوفية والتي تحدد حصص كل دولة، أو لعمورقة تقدر ما تعتبره كل دولة شرعاً عليها تنفيذ استخدام الدول الأخرى للمياه المشتركة بينها، وبعد صدوره الوصول إلى التفاقي بين هذه الدول على كيفية تقييم هذا النضر ومحاولته كل دولة التخليل من شأن النضر الذي قد تحدثه للدول الأخرى المشتركة.

وغالباً ما يكون هذا النضر نتيجة استخدام دول منابع المصادر لكميات من المياه تتمدد عليها دول المصب أو قيام دول منابع الآثار بصرف ناتج استخداماتها سواء الحصص هناك أي ماء مطلقة لتعريف الحقوق المائية والعلاقة بينها وبين عدالة التوزيع، على المستوى الدولي، وما يخص المياه المشتركة من آثار دولية أو مياه جوفية معدنة غير المحدود، فتجد هنا ما يسمى بحقوق كل دولة في استخدام مصادر معدنة، كما ورثها نوعاً من هذه الموارد المائية المشتركة، وقد تكون هذه الموارد معدنة بالاتفاقات الدولية موقعية بين جميع أو بعض الدول المشتركة في هذه الموارد المائية، أو قد تكون غير معدنة ولكن تحكمها أعراف دولية وتشتمل هذه الأعراف، الحقائق التاريخية في الاستخدام، وضرورة عدم الإضرار بالدول الأخرى المشتركة في هذه الآثار أو خزانات المياه الجوفية المشتركة، والحقوق السيادية لاستخدام الدول لن Seymour داخل حدودها السياسية وإيجاد وكميات التدفق الطبيعي للموارد المائية، وغيرها من الاعتبارات الأخرى كعدد السكان ومدى اعتمادهم على هذا المورد المائي المشترك ومدى توافر موارد مائية أخرى، وما يقتضي تمازن بعض هذه الأعراف مع بعضها البعض، ويبيّن مدى صعوبة الإنفاق على تحديد حقوق الدول (بالسبة للموارد الدولية) سوانا لغير القانون الدولي الذي يحدد كيف يتم حساب الحصص المائية أو كيف يتم تقدير حجم الموارد المائية أو كمية الإنفاقات الدولية الشاملة المبرمة بين جميع الدول المشتركة في هذه الآثار إلى الخزانات الجوفية والتي تحدد حصص كل دولة، أو لعمورقة تقدر ما تعتبره كل دولة شرعاً عليها تنفيذ استخدام الدول الأخرى للمياه المشتركة بينها، وبعد صدوره الوصول إلى التفاقي بين هذه الدول على كيفية تقييم هذا النضر ومحاولته كل دولة التخليل من شأن النضر الذي قد تحدثه للدول الأخرى المشتركة.

المؤتمر الدولي حول إدارة الطلب على المياه - الأردن

الغربيبة المطلة على البحر

المتوسط من حيث إعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي أوصت بالقمة العالمية للتنمية المستدامة بضرورة الإلتئام منها بحلول عام ٢٠١٥ ، كما عرض الأطر التنظيمية لتطبيق مفاهيم الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقام المهندس عبد الرحمن شليس بعرض ما تقوم به وزارة الموارد المائية والرى المصري في برنامج الإصلاح المؤسسي كأحد محاور خطة الوزارة للإدارة المتكاملة للموارد المائية.

الشراكة العالمية
المصرية ووزارة
الموارد المائية
والرى المصرية
وزير الري
الغربيبة وبعث
سبل التعاون
أثناء المؤتمر



نظمت المملكة الأردنية الهاشمية المؤتمر الدولي لإدارة الطلب على المياه في الفترة ٣١ مايو إلى ٣ يونيو ٢٠٠٤ وقد ناقش المؤتمر أسلوب إدارة الطلب على المياه المختلفة وعرضت الدول المختلفة ما تقوم به في هذا الصدد.

وقد عرضت الأردن مقترناً لإنشاء البحر الميت الذي يقول بعض الدراسات أنه قد يختفي تماماً في خلال خمسين عاماً إذا ما استمر معدل الهبوط الحالي في منسوب المياه به . وهذا المقترن يتضمن توصيل

البحر الأحمر بالبحر الميت عن طريق مخلوط موسير إذا ما تم تطبيق بعض سياسات وعمارات توليد الطاقة واستخدام المياه العادمة وإدارة وتحلية المياه الذي يهدف أيضاً إلى إعادة البحر الميت إلى منسوبه الأصلي في البنك الدولي بالمؤتمرات في خلال خمسة وثلاثين عاماً . المهندس عمرو عبد الجبار مدير الشراكة ورقة عمل حول ورقة عمل حول وضع الدول ما يمكن تحقيقه من وفر في

نشاط بارز للشراكة المائية العالمية في اجتماعات الشراكة العالمية

مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية . ومع مثل الشراكة المائية الكينية تم مناقشة إمكانية إقامة شراكة إستراتيجية بين الشراكة المائية المصرية والكونفدرالية يمكن من خلالها تبادل الخبرات وتقدير التعاون .

كما قام وقد الشراكة المائية المصرية بالتعاون مع الشراكة المائية الهولندية حول كيفية تعزيز إطار التعاون في المستقبل في العديد من المجالات منها التكنولوجيات قليلة التكليف في معالجة مياه الصرف .

وقد كان لعقد الشراكة المائية المصرية والشريك دوراً وشائعاً بارزاً في هذه الاجتماعات بالإضافة إلى التنسيق والتعاون مع الهيئات الأخرى المشاركة حيث تم ببحث سبل التعاون مع الشراكة المائية الماليزية وسبل تبادل الخبرات في مجال تنمية القدرات البشرية و المجال طرق معالجة المياه العادمة منخفضة التكليف .

وعم شبكة تنمية القدرات تم

بحث إنشاء شبكة Cap-Net

لتنمية القدرات البشرية في مصر في

عقدت الشراكة المائية العالمية إجتماعها السنوي التاسع بيكاليمور بماليزيا يوم ١٢-١١ يونيو ٢٠٠٤ وتعقد الشراكة العالمية هذا الاجتماع سنوياً للتعاون مع أعضائها في أنحاء العالم حول القضايا المخالفة و حتى يمكن للشراكات الإقليمية والموطنية تبادل الرأي والخبرات حول المشاكل المتنوعة التي تواجه كل منها . وقد توثق في إجتماع هذا العام الأطر المؤسسة لادارة الموارد المائية سواء على مستوى الحكومات أو الشراكات الوطنية في جميع دول العالم .

كما عقدت الشراكة العالمية أيضاً ورشة عمل يومي ١٤-١٣ يونيو ٢٠٠٤ بيكاليمور لمناقشة التقرير الذي أصدرته اللجنة الفنية بالشراكة العالمية حول الخطوات الإرشادية لإعداد خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي سوف تساعد جميع الدول على الإنتهاء من صياغة هذه الخطط بحلول عام ٢٠٠٥ وهو ما أوصت به القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت بجوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ .

زيارة وقد البرلمان الأثيوبي

زار وقد من البرلمان الأثيوبي مصر يوم ٦ مارس ٢٠٠٤ واجتمع مع وقد من وزارة الموارد المائية والرى برئاسة الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والرى . وذلك في إطار سلسلة من انشطة تقويب وجهات النظر ومناقشة سبل التعاون بين دول المنبع ودول المصب على نهر النيل . وتم مناقشة انشاء آلية أو منتدق لتمويل بعض المشروعات المشتركة التي تقدر تكلفتها بحوالي ٣٠ مليون دولار .

حقوق المياه وعدالة التوزيع

بقلم الدكتور / ضياء الدين التوصي

طبيعة الموارد المائية والرى ووضع الجموعة
الناسية لشراكة المياه المصرية

تعد مصر من البلدان القليلة في العالم التي ترفض مبدأ تصدير المياه، واسوانة المياه، وما شابهها، وذلك لأن المياه تعنى الحياة، فهو لا يمثل فقط مهام الشعب المصري في حياة البشر، بل أيضاً مهام الرى التي لا تقل أهمية لاستمرارية إنتاج المزارعين، وسلامتهم ورفاهة مجتمعاتهم، والزراعة لا تقل أهمية أيضاً عن الأنشطة الأخرى (المصانع، والملائحة، وتوليد الطاقة، والمزارع السكنية، والترفيه، الخ.). لذلك على الجميعات والأفراد الملتزمين بالياه ترشيد استخدام الكهرباء المحدودة المتوفرة من أموار المائية.

وتؤسّس الدولة الاحتياجات لمياه الشرب الأولى الأولى، حيث يتمتع ٩٤٪ من سكان مصر بمياه شرب نظيفة.

وتأسّس الاحتياجات الثانية للصناعة في الأولى الثانية حيث أنها تستغل مياه قليلة وتحت سمعة مرتفعة القيمة.

أما الاحتياجات الثالثة للزراعة، فتحتل المكانة الثالثة في الأولوية، ولكن يبدو أنه من الصعب تحقيق العدالة في توزيع المياه ما بين مناطق المطراف الواقعة بالقرب من منابع شهادة الري وتلك البعيدة عنها.

وتشتمل مؤسسات وزارة موارد المياه والرى جاهدة لتحقق العدالة في توزيع المياه على المستويات العليا، أما على مستوى المزارع، فيتحقق تحقيق العدالة في توزيع المياه تعاون المزارعين.

ومن المهم الأساسية لشراكة المائية المصرية تشارك الوعي ما بين المسؤولين والأفراد حول قضيابا حقوق المياه والعدالة في توفير المياه، وتحت الشراكة جميع قطاعات المجتمع على التفكير في طرق مبتكرة لمساعدته في هذا الصدد.

المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه العربية

قام المركز القومي لمجتمع المياه برئاسة الدكتورة على الناصف بتنظيم المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه العربية تحت عنوان "الخطط التنفيذية للتنمية المتكاملة" الذي عقد بمصر في الفترة من ١٣ - ١٥ إبريل ٢٠٠٤، وبعد هذا المؤتمر اللقاء الثاني لجمعية خبراء المياه العرب بعد موضع التقى.

تأسيس المجلس العربي للمياه



الجلسة العلمية للجتماع التأسيسي للمجلس العربي للمياه والتي حضرها دولية الرئيس الصادق الهادي ووزراء المياه بكل من مصر والعراق وسوريا والأردن والسودان وموريتانيا



وزير الري السوداني ودولة الرئيس الهادي والدكتورة نادية مكرم عبد المطلب التنفيذي لسيادتها في تأسيس المجلس العربي للمياه

ناشر المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه العربية العلمي، عضو من المنظمات والجمعيات الدولية والإقليمية والقطبية العاملة في مجال المياه وبنها، إيكاروا - هيدراى - أكساد - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - يويسكو - شهاد - محمد بازى - مجلس الوجهة الاقتصادية، عامل عن وسائل الإعلام، ممثلين عن الشركات والمكاتب الاستشارية، الصناديق وبنوك التنمية العربية والدولية، الجمعيات الأهلية، بالإضافة إلى عدد من الشخصيات العامة من لهم دور مرموق في مجال المياه بالمنطقة العربية.

ولزيد من التفاصيل يمكن زيارة موقع المجلس على الانترنت :

www.arabwatercouncil.org

عضو كل بلد عربي من هيئات الحكومية، ممثلين عن الجامعات ومؤسسات البحث

أسبوع المياه الأفريقي

والاجتماعية السلبية أيضاً، بعد أن كثُرَت من النساء والأطفال، إلى يدينون كثُرَ من الجهد والوقت في الحصول على المياه بدلاً من العمل في أنشطة اقتصادية أو قضاء الوقت في الدرسات والتعلم. وبهدف أسبوع المياه الأفريقي إلى تشجيع تنمية الموارد المائية في القارة حتى يتسنى لها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق الشراكات بين الدول وعلى المستوى الوطني أيضاً داخل الدول، وعبر تبادل الخبرات وخبراء تربية وصياغة منصات تعليمية وتقديم خدمات الشراكة من خلال تقديم خدمات المياه الشرب والصرف الصحي بالياه، ومن الآثار الاقتصادية الشعوب الأفريقيا.

نظم البنك الأفريقي للتنمية

أسبوع المياه في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بتوسُّع موضوع هذا الحدث الأفريقي الكبير وهو بناء شراكات المياه في أفريقيا.

فيما يلي ملخص لبعض فقراته:

مشكل المياه في إفريقيا حيث يحصل ٦٦٪ فقط من سكان القارة على مياه نقية وبشكل ٧٦٪ من السكان على خدمات الصرف الصحي، أي أنه يعيش في إفريقيا حوالي ٤٠٠ مليون نسمة بدون مياه نقية وصرف صحي، وهذا التوضع يؤدي إلى تردِّي الأوضاع المعيشية في القارة حيث يعيش من ٥٥٪ من السكان من الأراضي المرتبطة بالياه، ومن الآثار الاقتصادية

أنشطة الشراكة في يوم الماء العالمي



صورة غير مرغوب فيها



إهدر الموارد المائية عن طريق رى الحدائق بالفمر

لوضع إعلانك هنا

اتصل بنا على التليفونات

(٢٠٢) ٤٥١-٣٩٢١ / ٢٤٢

داخلي : ٦٦٣

أو على البريد الإلكتروني

advertise@egyptianwaterpartnership.org

الشراكة المائية المصرية
مبني سيداري، ٢ شارع الحجاز، مصر الجديدة، القاهرة، مصر
ت: ٢٠٢ ٤٥١-٣٩٢١ / ٢٤٢ / ٦٦٣ فاكس: ٢٠٢-٣٩٨٦-٢٩٨٦
E-mail: mail@egyptianwaterpartnership.org
www_egyptianwaterpartnership.org



Egyptian
Partnership
الشراكة المائية المصرية